

: (الأمم رقم 27-96 الم مؤرخ في 9 ديسمبر 1996) يعقدت اجرا آل ش خص طبيع ي أو معن وي يباش ر عم لا تجاريا ويتخذ مهنة معتادة له، ما لم يقض القانون بخلاف ذلك. المادة الأولى مكرر: (رقم 27-96 المؤرخ في 9 ديسمبر 1996) يسري القانون التجاري على العلاقات ب ين التجار، وفي حالة عدم وجود نص فيه يطبق القانون المدني وأعراف المهنة عند الاقتضاء. المادة 2: يعد عملا تجاريا بحسب موضوعه: - آل شراء للمنقولات لإعادة بيعها بعينها أو بعد تحويلها وشغلها، - آل شراء للعقارات لإعادة بيعها، - آل مقالة لتأجير المنقولات أو العقارات، - آل مقالة للإنتاج أو التحويل أو الإصلاح، - آل مقالة للبناء أو الحفر أو لتمهيد الأرض، - آل مقالة للتوريد أو الخدمات، - آل مقالة لاستغلال المناجم أو المناجم السطحية أو مقالع الحجارة أو منتوجات الأرض الأخرى، - آل مقالة لاستغلال النقل أو الانتقال، - آل مقالة لاستغلال الملاهي العمومية أو الإنتاج الفكري، - آل مقالة للتأمينات، - آل مقالة لاستغلال المخازن العمومية، - آل مقالة لبيع السلع الجديدة بالمزاد العلني بالجملة أو الأشياء المستعملة بالتجزئة، - آل عملية مصرفية أو عملية صرف أو سمسة أو خاصة بالعمولة، - آل عملية توسط لشراء وبيع العقارات أو المحلات التجارية والقيم العقارية، - (الأمر رقم 27-96 المؤرخ في 9 ديسمبر 1996) آل مقالة لصنع أو شراء أو بيع وإعادة بيع السفن للملاحة البحرية، - آل شراء وبيع لعتاد أو مؤن للسفن، - آل تأجير أو اقتراض أو قرض بحري بالمغامرة، - آل عقود التأمين والعقود الأخرى المتعلقة بالتجارة البحرية، - آل الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بأجور الطاقم وإيجارهم، - آل الرحلات البحرية، المادة 3: يعد عملا تجاريا بحسب شكله: - التعامل بالسفينة بين آل الأشخاص، - وآلات ومكاتب الأعمال مهما آن هدفها، - العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية، - آل عقد تجاري يتعلق بالتجارة البحرية والجوية. المادة 4: يعد عملا تجاريا بالتبعية: - الأعمال التي يقوم بها التاجر والمتعلقة بممارسة تجارته أو حاجات متجره، الم 44 ادة 5: لا يج 44 وز للقاص 44 ر المرش 44 د، ذآ 44 را أم أنث 44 ي، التجارة أن يبدأ في العمليات التجارية، - إذا لم يكن قد حصل مسبقا على إذن والده أو أمه أو على قرار من مجلس العائلة م 44 صدق علي 44 م 44 ن المحكم 44 د، إذا آن والده متوفيا أو غائبا أو سقطت عنه سلطته الأبوية أو استحاله عليه مباشرتها أو في حال انعدام الأب والأم. - ويجب أن يقدم هذا الإذن الكتابي دعما لطلب التسجيل في السجل التجاري